

فرضنا ان اجزاءه لم يقع مراده ووجوه وقع مراده لانفقا
 المماثلة بيته وبين من يقع مراده واما الثاني فلانه يستلزم
 محجز الاخر حيث لم يقع مراده على ما هو ممكن في نفسه اعني
 ارادة الصند ويلزم منه محجز القادر لما مر من انفقاد المماثلة
 بينهما قال السعد والمقد مات كلاهما بيته نسوي هذا
 الثاني فانه بما يمنع ويقال لانسان ان مخالفة احدهما
 لاخر و ارادة ضد ما ارادة ممكنة حتى يكون عدم القدرة
 عليها محجزا وذلك ان الممكن في نفسه بما يصير
 متمنا بحسب شرط كون الجسم في هذا الحيز
 حال الكون في حيز اخر وجوابه ان الممكن في ذاته يمكن
 على كل حالة ضرورية امتناع الانقلاب والمتمنع فيما
 ذكرتم من تحيز الجسم هو الامتناع اعني كونه في اثن
 واحد في حيزين فكذلك هنا يتمنع اجتماع الارادتين
 وهو لا ينافي امكان كل منهما فتبين ان لزوم المجال انها
 هو من وجود الالهين فان قيل كل منهما عالم بوجوده
 المصالح والمفاسد فاذا علم المصلحة في احد الصنديين
 امتنعت ارادة الاخر قلنا لو سلم كون الارادة تابعة للمصلحة
 نفرض الكلام فيما اذا استوت في الصنديين وجوه
 المصالح لا يقال ما ذكرتم لازم في الواحد اذا اوجد
 المقدور فانه لا يبقى قادر على ايجاده ضرورة امتناع ايجاد
 الموجود فيلزم ان لا يصلح الاله هية لانقول عدم القدرة
 بنا على تنفيذ القدرة ليس محجزا بل كمال للقدرة بخلاف
 عدم القدرة بنا على سد الغير طريق القدرة علمه فانه
 محجز

عجز لتعريف الغير اياه وبسطه وتلخيصه بالاصل وبرهان
 التوارد وتقر به ان يقال لو وجد الهان وتصفقات
 لاجماله بصفات الاله من العلم والقدرة والارادة وغير
 ذلك فاذا قصد الى ايجاد مقدور معين كحركة جسم
 معين في زمان معين فوقعه اما ان يكون بكل منهما
 فيلزم مقدورين بين قادرين مستقلين بمعنى
 استقلال كل منهما بايجاد وقده سبق في الامر الثاني
 امتناعه واما ان يكون باحد هما فيلزم التزجج بالمرح
 لان المقتضي للقدرة ذات الاله والمقدور به
 امكان الممكن ونسبة الممكنات الى الالهين الفرضية
 على السوية من غير محجان لا يقال يجوز ان يقع مثل
 هذا المقدور للزوم المجال او يقع بهما جميعا بكل
 منهما فيلزم المجال لانقول الاول باطل للزوم محجزهما
 لان الفرض انهما قصد ايجادها فاذا لم يوجد لزم محجزهما
 ولان المانع من وقوعه باحد هما ليس الا وقوعه
 بالاخر فيلزم من عدم وقوعه بهما وقوعه بهما وكذا
 الثاني لان الفرض استقلال كل منهما بالقدرة والارادة
 انتهى كلام السعد من مرها واصانته سنينة
 عن ضد او يشبهه **ش** قوله منزها حال لازمة من
 الهائي قوله فواجب له الوجود اية اخرى مثل دعوت الله سبحانه
 وكذا جملة واصانته السنية فتكون متزادة ويجوز ان
 تكون صفة حال من ضمير منزها فتكون متزادة والسنية
 الشريفة الرفعة او الجميلة وعن ضد متعلق بمنزها

فرضنا ان اجزاءه لم يقع مراده ووجوه وقع مراده لانفقا
 المماثلة بيته وبين من يقع مراده واما الثاني فلانه يستلزم
 محجز الاخر حيث لم يقع مراده على ما هو ممكن في نفسه اعني
 ارادة الصند ويلزم منه محجز القادر لما مر من انفقاد المماثلة
 بينهما قال السعد والمقد مات كلاهما بيته نسوي هذا
 الثاني فانه بما يمنع ويقال لانسان ان مخالفة احدهما
 لاخر و ارادة ضد ما ارادة ممكنة حتى يكون عدم القدرة
 عليها محجزا وذلك ان الممكن في نفسه بما يصير
 متمنا بحسب شرط كون الجسم في هذا الحيز
 حال الكون في حيز اخر وجوابه ان الممكن في ذاته يمكن
 على كل حالة ضرورية امتناع الانقلاب والمتمنع فيما
 ذكرتم من تحيز الجسم هو الامتناع اعني كونه في اثن
 واحد في حيزين فكذلك هنا يتمنع اجتماع الارادتين
 وهو لا ينافي امكان كل منهما فتبين ان لزوم المجال انها
 هو من وجود الالهين فان قيل كل منهما عالم بوجوده
 المصالح والمفاسد فاذا علم المصلحة في احد الصنديين
 امتنعت ارادة الاخر قلنا لو سلم كون الارادة تابعة للمصلحة
 نفرض الكلام فيما اذا استوت في الصنديين وجوه
 المصالح لا يقال ما ذكرتم لازم في الواحد اذا اوجد
 المقدور فانه لا يبقى قادر على ايجاده ضرورة امتناع ايجاد
 الموجود فيلزم ان لا يصلح الاله هية لانقول عدم القدرة
 بنا على تنفيذ القدرة ليس محجزا بل كمال للقدرة بخلاف
 عدم القدرة بنا على سد الغير طريق القدرة علمه فانه
 محجز